



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

نشرة التّمويل الإسلاميّ بالدول العربيّة

العدد الثالث - مارس 2022

المحتويات

نافذة على الدول العربية

التقنيات المالية الإسلامية
بالدول العربية

15

موضوعات تشريعية

القوانين والتشريعات
المتعلقة بالتمويل
الإسلامي بمصر

5

الافتتاحية

2

الأنشطة والفعاليات

1. التدريب وبناء القدرات
2. الأخبار والفعاليات

31

بحوث ودراسات

1. التمويل الإسلامي
والشمول المالي
2. النمو الاقتصادي
والتمويل الإسلامي

26

عودة للأساسيات

التمويل التبرعي

20

الافتتاحية:

التمويل الاجتماعي الإسلامي: الحلقة المفقودة

على الرغم من التقدم الذي أحرزته الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية إلى الآن في مواجهة التبعات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، إلا أن التعافي الاقتصادي التدريجي ما يزال معرّضاً للخطر، ذلك أن موجات الجائحة صارت تتكرر، كما أن بعض السياسات الاقتصادية المتبعة قد وصلت حدها الأقصى، الأمر الذي يقلل من فعاليتها (ضيق حيز السياسات الاقتصادية، على سبيل المثال السياسة النقدية). يمكن أن يؤدي استمرار الجائحة لوقت أطول إلى المزيد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، منها على سبيل المثال: زيادة نسبة الفقراء، وعدم المساواة سواء بين الدول أو في البلد الواحد، وارتفاع نسب البطالة، وجميعها عوامل تعيق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي يبدو أنها تبتعد أكثر عن آجالها المتوقعة.

يتطلب التعافي -رغم هشاشته في الظروف الحالية- استمرار حشد الجهود والموارد المالية بكل السبل الممكنة لتقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة قدر المستطاع. يقدم التمويل الإسلامي مجموعة من الأدوات والآليات التي تساعد على دعم التعافي وتقليل تلك الآثار، من خلال التخفيف من حدة الفقر ودفع عجلة

التعافي الاقتصادي والاستجابة للجائحة وتعزيز التنمية المستدامة. أحد تلك الأساليب والتقنيات هو التمويل الاجتماعي الإسلامي الذي يضم من بين أدوات التمويل عن طريق الزكاة والصدقة والوقف والتمويل الإسلامي الأصغر، وهي في مجملها أدوات تجمع بين الجانب التمويلي والجوانب الاجتماعية، ما يجعلها تتميز بقدرتها على اعتماد نهج تنمويّ أكثر مرونة وشمولاً، حيث يمكنها الوفاء بمتطلبات لا يمكن للأدوات التقليدية الوفاء بها.

طبيعة التمويل الاجتماعي الإسلامي:

التمويل الاجتماعي ليس حكراً على التمويل الإسلامي، بل يتم تبنيه وتطبيقه في مختلف الأنظمة الاقتصادية، لكن ما يمتاز به التمويل الإسلامي هو وضوح الآليات والأدوات التي تركز على التمويل الاجتماعي.

والتمويل الاجتماعي بحسب تعريفه هو فئة من الخدمات المالية التي تهدف إلى الاستفادة من رأس المال الخاص لمواجهة التحديات في مجالات الاحتياجات الاجتماعية والبيئية. ولأننا نتذكر أهمية هذا النوع من التمويل في أوقات الأزمات، فقد اكتسب التمويل الاجتماعي شعبية كبيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، واشتهر بتركيزه على المنفعة العامة، وهو حالياً (أي في ظروف جائحة كوفيد-19) يكتسب نفس الزخم وأكثر.

الاجتماعي الإسلامي فرصةً للصمود وبناء المنفعة التي تشتد الحاجة إليها أثناء الأزمات. يُعتبر التمويل الاجتماعي الإسلامي آلية تمويل أساسية، تستخدم أدوات تقليدية مثل الزكاة (التي تبلغ المساهمات السنوية في إطارها حوالي 300 مليار دولار أمريكي)، والصدقة، والوقف (ومنه الصناديق الاستثمارية)، وكذلك أدوات التمويل الأصغر كالقرض الحسن. وتستند جميعها إلى قيم التكافل والتضامن والشمولية لتعزيز الثقة المجتمعية والتعاون في مكافحة الفقر والجوع، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. يقوم التمويل الاجتماعي الإسلامي على مبادئ الإنصاف والعدالة، ما من شأنه أن يدعم السعي للتغلب على القيود المالية ونقص التمويل وانعدام المساواة في التمويل، وأن يفتح آفاقاً جديدة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية وتعزيز الشمول المالي.

التقنيات المالية الحديثة والتمويل الاجتماعي الإسلامي:

صار استخدام التقنيات المالية الحديثة (FinTech) مثل سلاسل الكتل (blockchain)، والذكاء الاصطناعي (AI)، وتعلم الآلة (ML) والأصول المشفرة، وغيرها، في الصناعة المالية الإسلامية أمراً شائعاً، وساهم في تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية للصناعة ككل، ومن بين استخداماتها هو إدارة الزكاة والصدقات، والأوقاف، والتمويل الأصغر الإسلامي على نحو أفضل، بما يخدم

إن آليات خلق قيمة اجتماعية مشتركة ليست جديدة، ومع ذلك، فإن التمويل الاجتماعي فريد من الناحية المفاهيمية كنهج لحل التحديات الاجتماعية مع خلق قيمة اقتصادية في نفس الوقت. فالتمويل الاجتماعي لا يعني العمل الخيري البحت، بل يراعي البعد الاقتصادي (التجاري)، الذي يضمن ديمومة هذا النوع من التمويل. وعلى ذلك، يعتبر التمويل الاجتماعي بمثابة أرضية وسط بين الأعمال التجارية التقليدية، التي يتمثل محركها الرئيسي تحقيق القيمة المالية (الربح) والجمعيات الخيرية التقليدية، التي يتمثل دافعها الرئيسي في تحقيق القيمة الاجتماعية.

على عكس العمل الخيري، الذي له دوافع اجتماعية مماثلة، يضمن التمويل الاجتماعي استدامته من خلال كونه مربحاً للمستثمرين. يقوم مقدمو رأس المال بإقراض المؤسسات الاجتماعية التي بدورها، ومن خلال استثمار الأموال المقترضة في مبادرات مفيدة اجتماعياً، تقدم للمستثمرين عوائد اجتماعية قابلة للقياس بالإضافة إلى عوائد مالية تقليدية على استثماراتهم.

في التمويل الإسلامي، يمكن للتمويل الاجتماعي الإسلامي الإسلامي الإسهام في التعافي الاقتصادي، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التضامن مع المحتاجين والعمل على استكشاف سبل استخدام التمويل الاجتماعي الإسلامي لتعزيز الاستجابة للجائحة. وتوفر أدوات التمويل

أهداف التخفيف من آثار الجائحة وحماية الفئات الهشة في المجتمع على المدى القصير، وكذا جهود التقليل من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى المتوسط والطويل.

آفاق مستقبلية:

يتيح التمويل الإسلامي العديد من الأدوات والآليات التي تستهدف فئات مختلفة من المجتمع، وقطاعات اقتصادية متنوعة. يشكل التمويل الاجتماعي الإسلامي أحد تلك الأدوات، وتزداد أهميته في ظل الظروف الاستثنائية كما هو الحال مع جائحة كوفيد-19. يفيد التمويل الاجتماعي في تمويل التنمية، كما يدعم ويعزز إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لا شك أن هناك حاجة ماسة من القائمين على الصناعة المالية الإسلامية لبذل المزيد من الجهد لتفعيل دوره من خلال وضع خارطة طريق واضحة المعالم وتوصيات قابلة للتنفيذ، بما في ذلك رفع مستوى الوعي بهذا النوع من التمويل، وبناء القدرات المتخصصة.

موضوعات تشريعية

القوانين والتشريعات المتعلقة بالتمويل الإسلامي بمصر:

نظرة تاريخية: مهد البنوك الإسلامية

تاريخياً، تعتبر مصر صاحبة أول تجربة مؤسسية حديثة للصناعة المالية الإسلامية، حيث تأسس بها أول بنك حديث تتوافق معاملاته مع ضوابط الشريعة الإسلامية. ففي عام 1963، تم تأسيس البذرة الأولى التي كان لها عظيم الأثر على المصرفية الإسلامية بالعالم العربي، تمثل ذلك في بنك الادخار (بمدينة ميت غمر). لم يكن مسمى البنك (بنك إسلامي)، بل كان بنك ادخار اجتماعي لا يستخدم الفائدة في أي من معاملاته، حيث يقدم لعملائه (وهم في الغالب من المزارعين وسكان الريف) خدمات مالية متمثلة في ودائع استثمارية، ويمنح التمويل من خلال المشاركة في رأس المال. استخدم البنك أساليب تعتبر اليوم شائعة الاستخدام في قطاع التمويل الأصغر، منها الضغط الأخلاقي والاجتماعي، وضغط الأقران بدلاً من الاعتماد على الضمانات الشخصية والعينية (التي كان يعجز عنها المزارعون في الغالب)، وكانت نسب التخلف عن السداد منخفضة جداً. ولعوامل عديدة منها المنافسة، تم تأميم البنك عام 1967. ثم عاد للعمل مرة أخرى عام 1971، هذه المرة تحت اسم (بنك ناصر الاجتماعي)، لكنه صار مؤسسة غير ربحية. على الرغم من كون التجربة قصيرة، إلا أنها كانت ملهمة، وجعلت القائمين على الصناعة المالية (بشكل خاص بدول الخليج العربية) يدركون إمكانية وجود بنوك تعمل وفق المبادئ المصرفية الحديثة، وتتوافق في نفس الوقت مع متطلبات الشريعة الإسلامية، ليأتي الدور على حركة تأسيس البنوك الإسلامية خلال سبعينيات القرن العشرين: بنك دبي الإسلامي (1975)، البنك الإسلامي للتنمية بجدة (1975)، بنك فيصل الإسلامي (بالسودان ومصر) (1977)، بيت التمويل الكويتي (1977)... إلخ، ثم استمرت موجة البنوك الإسلامية ببقية الدول العربية، بل وفي العديد من دول العالم غير الإسلامية، ومازالت إلى يومنا هذا.

القطاعات الرئيسة للصناعة المالية الإسلامية

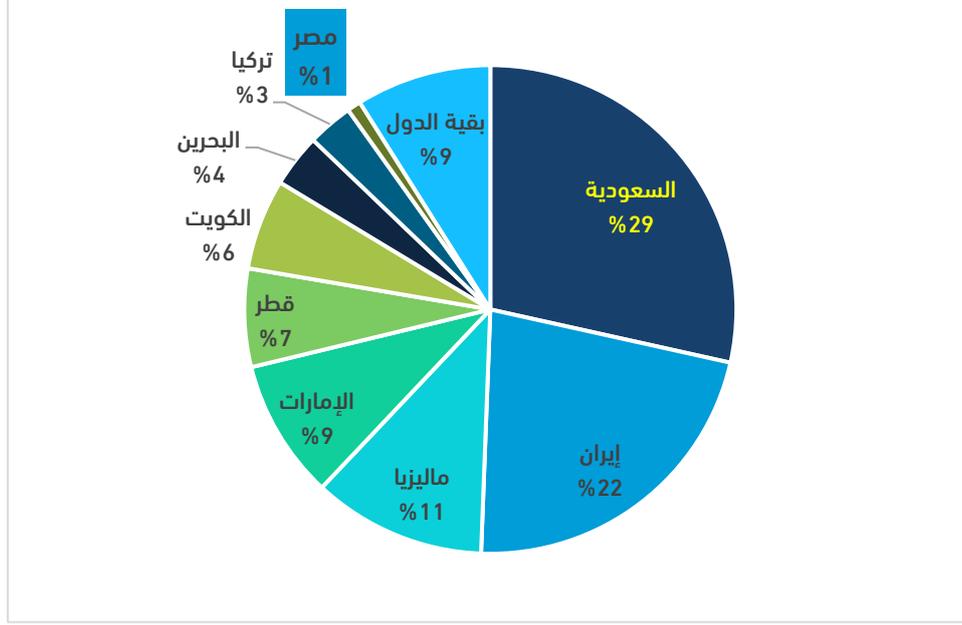
تشمل الصناعة المالية المتوافقة مع الشريعة أربع مكونات رئيسة هي: قطاع المصرفية الإسلامية، وقطاع التكافل، وأسواق المال المتوافقة مع الشريعة، والمؤسسات المالية غير المصرفية.

يحتوي **قطاع المصرفية الإسلامية** كلا من البنوك الإسلامية، والفروع الإسلامية، والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية. يقوم **قطاع التكافل** على التعاون المشترك بين مجموعة من الأفراد لتغطية الخسائر، وجاء ليؤدي نفس وظيفة التأمين التجاري. تشبه **الأسواق المالية الإسلامية** أسواق المال التقليدية غير أنها لا تقبل إلا المعاملات التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة. يشمل **القطاع الرابع** والأخير كل المؤسسات المالية التي تؤدي دوراً اقتصادياً ومالياً لصالح المجتمع كمؤسسات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة، مؤسسات التمويل العقاري، مؤسسات إدارة الأوقاف، مؤسسة الزكاة.

موقع الصناعة المالية الإسلامية بمصر:

على الرغم من التجربة العريقة لمصر في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أن نسبة مساهمتها في الصناعة المالية الإسلامية العالمية لا تتجاوز 1% كما يوضحه الشكل 1.

شكل 1. نسبة مساهمة بعض الدول في الصناعة المالية الإسلامية



المصدر: تقرير الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية (IFSB) 2021

وبرغم الأرقام الحالية، إلا أنّ هناك فرصاً كبيرةً للتمويل الإسلامي للنمو، ما يؤهل مصر لتكون مشاركة في قيادة هذا القطاع مع الدول العربية الأخرى الرائدة في هذا المجال.

أهم القوانين والتشريعات الخاصة بالمالية الإسلامية:

تعتبر التجربة المصرية في مجال تبني التمويل الإسلامي مميزة، فبالرغم من أنه لم تصدر قوانين خاصة بالمصرفية الإسلامية، تعمل بالقطاع المصرفي بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتقدم الكثير من البنوك التقليدية خدمات متوافقة مع الشريعة (من خلال الفروع أو النوافذ). تحاكي هذه التجربة ما يحصل ببعض دول الخليج العربي، بشكل خاص المملكة العربية السعودية التي لا يوجد بها قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية ومع ذلك فهي رائدة الصناعة المالية الإسلامية العالمية من حيث حجم الأصول، حيث تظهر التجربة أنه قد لا تكون هناك حاجة لوجود مثل هذه القوانين أو لوجود ترتيبات خاصة لتبني التمويل الإسلامي، مادام أن بالإمكان في أي وقت تأسيس وتشغيل بنوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما بإمكان البنوك التقليدية تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة. ومع ذلك، فقد دأب **البنك المركزي المصري** على إصدار تعليمات عامة للبنوك جميعها، مع طرحها للنقاش والتعديل لتتوافق مع المصرفية الإسلامية، بما

يسهل عمل البنوك التي ترغب بتقديم خدمات مصرفية إسلامية. كذلك، تبذل **الهيئة العامة للرقابة المالية** جهوداً مستمرة لاستكمال البنية التشريعية الضرورية لقيام أسس متينة للصناعة المالية الإسلامية.

تطور حجم المصرفية الإسلامية في السوق المصرفي المصري:

مع نهاية عام 2021، بلغ عدد المؤسسات التي تقدم الخدمات المصرفية في مصر حوالي 38 بنكاً، بما في ذلك البنوك الحكومية (11 بنكاً)، والخاصة والأجنبية. يعتبر النظام المصرفي المصري منفتحاً على البنوك الأجنبية، وبشكل خاص البنوك العربية (من الإمارات والبحرين، والكويت، ولبنان)، يدل على ذلك أن ما يزيد عن نصف عدد البنوك العاملة هي بنوك أجنبية (21 بنكاً). وتعتبر تجربة المصارف المصرية عريقة جداً، إذ تعود نشأة أول بنك مصري (البنك الأهلي المصري) لعام 1898م. فيما يلي قائمة بأهم البنوك المصرية شاملة إجمالي القروض الممنوحة وإجمالي الأصول، ورأس مال الشريحة الأولى (Tier1 Capital) (بملايين الدولارات الأمريكية)، ونسبة العائد على الأصول كما في نهاية سنة 2020:

البنك	النوع	إجمالي القروض	إجمالي الأصول	Tier 1 Capital	العائد على الأصول
بنك أبو ظبي التجاري مصر	تقليدي	1,153.77	2,187.75	166.01	1.4%
بنك أبو ظبي الإسلامي مصر	إسلامي	2,852.76	4,712.06	324.18	1.6%
بنك التصدير والاستيراد الإفريقي	تقليدي	16,773.42	19,306.88	3,310.92	1.8%
البنك الأهلي - مصر	تقليدي	922.79	1,202.80	96.11	-1.4%
بنك البركة مصر	إسلامي	1,479.38	4,806.14	300.76	1.7%
AlexBank	تقليدي	3,395.65	6,520.29	692.70	2.4%
البنك العربي الإفريقي الدولي	تقليدي	7,967.22	14,266.53	1,967.42	0.6%
بنك المؤسسة العربية المصرفية - مصر	تقليدي	479.27	756.83	117.80	0.5%
البنك العربي الدولي (AIB)	تقليدي	3,767.74	9,533.69	947.79	0.6%
التجاري وفا بنك - مصر	تقليدي	972.88	2,830.64	299.40	2.1%
بنك عودة مصر	تقليدي	2,243.92	5,459.19	461.28	1.6%
بنك القاهرة	تقليدي	6,987.83	13,094.82	997.58	1.5%
بنك مصر	نوافذ	37,583.20	76,306.55	5,463.40	0.9%
بنك بلوم مصر	تقليدي		1,148.62	70.13	1.7%
البنك التجاري الدولي	تقليدي	10,851.15	27,285.85	3,593.42	2.4%
Credit Agricole Egypt	تقليدي	1,982.51	3,309.42	416.62	2.6%
البنك المصري الخليجي	تقليدي	1,581.07	4,276.97	279.91	1.0%
البنك المصري لتنمية الصادرات	تقليدي	2,082.09	3,557.27	359.21	1.9%
بنك فيصل الإسلامي - مصر	إسلامي	1,738.40	7,328.63	890.39	1.8%
بنك التعمير والإسكان	تقليدي	1,448.21	3,914.99	450.13	3.4%
HSBC Bank Egypt	تقليدي	3,283.95	7,429.45	875.71	3.1%
بنك التنمية الصناعية	تقليدي	932.74	1,130.84	68.03	1.2%
البنك الأهلي المصري	تقليدي	46,558.23	125,446.99	7,268.12	0.6%

2.3%	545.81	3,966.43	2,368.27	نوافذ	بنك الكويت الوطني - مصر
2.6%	2,443.80	18,505.29	11,241.09	تقليدي	بنك قطر الوطني الأهلي - مصر
0.5%	330.37	4,345.00	2,102.00	تقليدي	الشركة المصرفية العربية الدولية
1.1%	236.29	3,464.22	1,822.70	تقليدي	بنك قناة السويس

المصدر: قاعدة بيانات The Banker

وكما يظهر من الجدول أعلاه، يعمل بالقطاع المصرفي المصري ثلاث بنوك إسلامية بالكامل هي بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك البركة مصر، ومصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر، إضافة إلى 11 بنكاً لديها فروع إسلامية، كما يملك 14 بنكاً رخصة من البنك المركزي المصري لتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية،

تحليل أصول المصارف الإسلامية:

بحسب تقرير (الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي: 2021)، فقد بلغت أصول المصرفية الإسلامية بالقطاع المصرفي بمصر في نهاية سبتمبر 2021 حوالي 407 مليار جنيه مصري تشكل 5% من حجم السوق المصرفي المصري بزيادة قدرها 51.6 مليار جنيه مصري وبنسبة نمو قدرها 14.5% عن سبتمبر 2020. وبلغ حجم *الودائع الإسلامية* في نهاية سبتمبر 2021 م حوالي 335 مليار جنيه مصري تشكل نسبة 7% من حجم السوق المصرفي المصري بزيادة قدرها 35.1 مليار جنيه مصري وبنسبة نمو قدرها 11.7% عن سبتمبر 2020. وبلغ حجم *التمويل* في نهاية سبتمبر 2021 م حوالي 313.2 مليار جنيه مصري تشكل نسبة 5.5% من حجم السوق المصرفي المصري بزيادة قدرها 28.2 مليار جنيه مصري وبنسبة نمو قدرها 10% عن سبتمبر 2020. وتبلغ عدد الفروع الإسلامية بالبنوك المصرية حوالي 245 فرعاً تشكل نسبة 5.5% من عدد الفروع بالسوق المصرفية المصرية، تقدم خدماتها لما يزيد عن 3 مليون عميل.

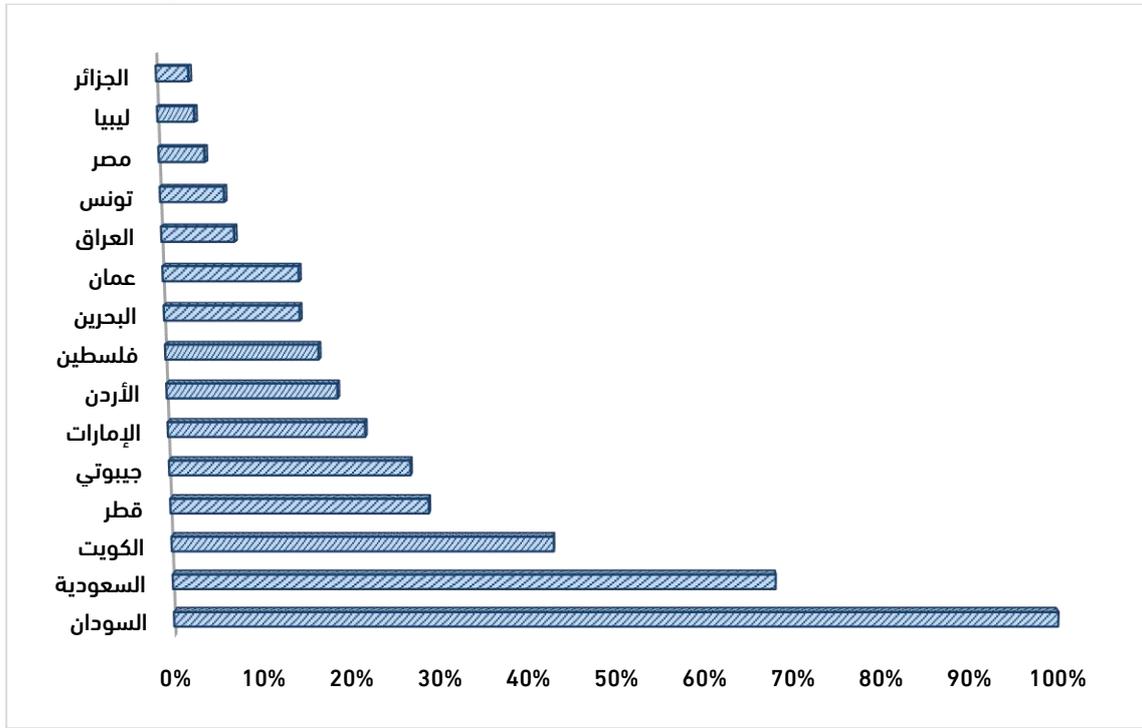
فيما يلي ترتيب المؤسسات المصرفية في مصر من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة:

1. **بنك فيصل الإسلامي المصري:** هو أكبر البنوك المتوافقة مع الشريعة في السوق المصرفي المصري، ورائد المصرفية الإسلامية بمصر بحجم أعمال بلغ 126 مليار جنيه مصري يشكل نسبة 31.1% من حجم الصناعة المصرفية الإسلامية بالسوق المصري.
2. **فروع بنك مصر المتوافقة مع الشريعة:** رغم أن بنك مصر بنك تقليدي، إلا أن استثماراته في المصرفية الإسلامية جعل منه صاحب ثاني أكبر أصول المصرفية الإسلامية في مصر. يقدم البنك تلك الخدمات من خلال فروعه للمعاملات الإسلامية الممتدة في ربوع البلد، ومع أن البنك لا ينشر بيانات حول أعماله المتوافقة مع الشريعة، إلا أن تقديرات الجمعية المصرية للتمويل الإسلامية تشير إلى أن حجم أعمال البنك المتوافقة تصل 90 مليار جنيه مصري وبنسبة 22.1% من حجم السوق المصري.
3. **مصرف أبو ظبي الإسلامي مصر:** يأتي في المركز الثالث مصرف أبوظبي الإسلامي مصر، بحجم أعمال تبلغ 84.5 مليار جنيه مصري بنسبة 20.8% من حجم السوق المصري.

4. بنك البركة: هو بنك إسلامي، ويصل حجم أعماله قيمة 78.2 مليار جنيه مصري بنسبة 19.2% من حجم السوق المصري.

يظهر الشكل 2، ترتيب مصر ضمن الدول العربية من حيث الأهمية النسبية للقطاع المصرفي المتوافق مع الشريعة ضمن القطاع المصرفي ككل، حيث لا تتعدى نسبة الأصول المصرفية المتوافقة نسبة 5% من مجموع أصول القطاع المصرفي المصري:

شكل 2. الأهمية النسبية للمصرفية الإسلامية ضمن القطاع المصرفي



المصدر: تقرير الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية (IFSB) 2021

أسواق رأس المال الإسلامية:

الصكوك السيادية:

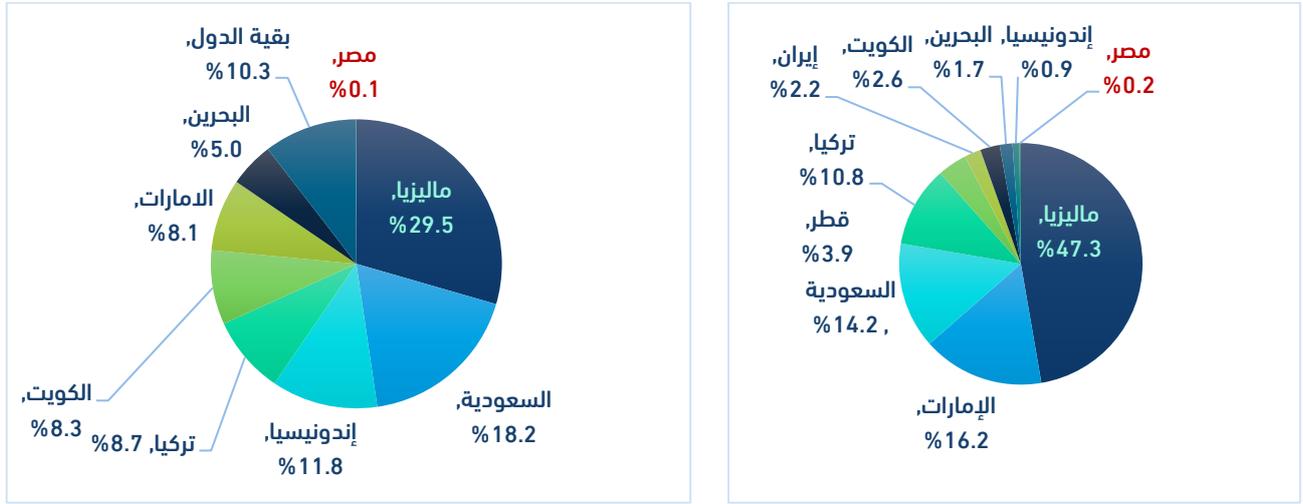
عام 2021، صدر قانون الصكوك السيادية رقم 138 (لعام 2021)، والذي منح وزارة المالية المصرية الحق الحصري في إصدار الصكوك السيادية (بصيغها الشرعية كافة). مما يمتاز به هذا القانون أنه حدد آلية استخدام حصيلة الإصدار. وبحسب المادة الأولى من القانون، فإن الصكوك السيادية هي أوراق مالية حكومية اسمية متساوية القيمة وقابلة للتداول، تصدر لمدة محددة، لا تتجاوز ثلاثين عاماً، وتمثل حصصاً شائعة في حقوق منفعة الأصول وفقاً لما تحدده نشرة الإصدار. وبحسب المادة الثانية من قانون الصكوك السيادية، تُستخدم حصيلة الإصدار في تمويل المشروعات الاستثمارية والتنمية المدرجة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بالموازنة العامة للدولة على النحو الذي يصدر به قرار من الوزير المختص بعد التشاور مع الوزير المعني بشئون التخطيط ، ويفتح بالبنك المركزي حساب خاص أو أكثر تودع فيه تلك الحصيلة. يفتح القانون الآن الأبواب أمام وزارة المالية لإصدار الصكوك السيادية بما يخدم توجهات البلد التنموية، وقد بدأت وزارة المالية فعلياً إجراءات إصدار صكوك سيادية في الأسواق الدولية، ويجري إعداد اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون، ومن المتوقع صدور أول إصدار دولي من الصكوك السيادية لمصر بعملة الدولار في حدود من 1.5 مليار دولار إلى ملياري دولار في غضون 3 إلى 5 أشهر (خلال عام 2022)، وسيكون إصدار الصكوك على أساس الأصول المملوكة للدولة، وذلك عن طريق بيع حق الانتفاع بهذه الأصول، ويكون البيع دون رقابة أو عن طريق تأجيرها أو بأي طريق آخر يتفق مع عقد إصدارها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. تهدف مصر من طرح الصكوك السيادية لتحقيق العديد من الأهداف، منها تمويل المشروعات التنموية، واستقطاب شريحة جديدة من المستثمرين العرب والأجانب خاصة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا ممن يفضلون المعاملات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتنويع أدوات التمويل، دون تحميل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية، خاصة أن محفظة الأصول التي يمكن أن تستند عليها الصكوك في مصر كبيرة جداً، حيث يوجد أصول ضخمة في شكل بنية تحتية واستثمارات حكومية كبيرة (محطات تحلية المياه، وإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة، ومشروعات النقل المتعددة...).

صكوك الشركات:

اكتسبت صناعة الصكوك زخماً كبيراً في مصر منذ أول إصدارين للصكوك عام 2020، ما يؤهل مصر لتصبح واحدة من قادة القطاع، ويضع مصر ضمن المؤثرين في سوق الصكوك العالمية. كان أول إصدارين لصالح كل من شركة التطوير العقاري مجموعة طلعت مصطفى وثروة كابيتال بقيمة 287 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع كذلك إصدار صكوك من شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العقاري (CIRA) للخدمات التعليمية - والتي حصلت على الموافقة التنظيمية هذا العام، بالإضافة إلى إصدارات أخرى بقيمة 635 مليون دولار أمريكي في عام 2021، كما تدرس شركة بالم هيلس إمكانية إصدار صكوك لتمويل مشاريعها، وكانت الهيئة العامة للرقابة المالية قد أصدرت قراراً تنظيمياً يحدد متطلبات تأسيس وترخيص شركات التصكيك عام 2018.

شكل 3. نصيب مصر من إصدارات الصكوك



إجمالي إصدارات الصكوك بحسب البلد (2020)

إصدارات صكوك الشركات بحسب البلد (2020)

الرقابة المالية وتعزيز الوعي المالي والاستثماري:

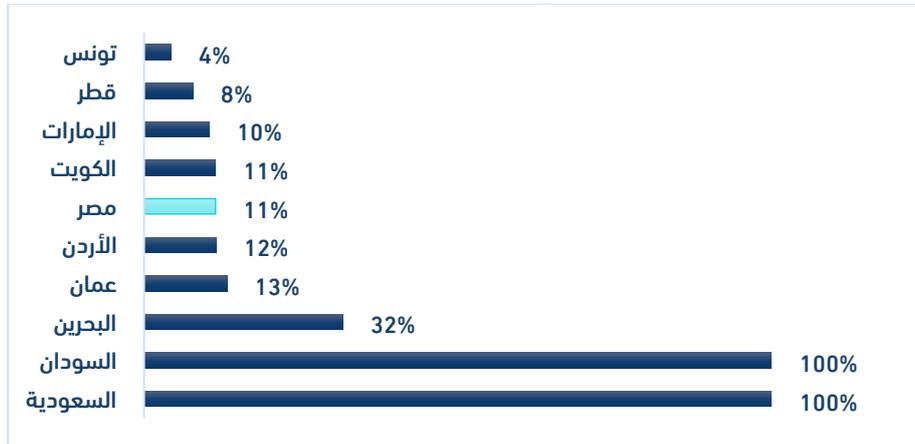
بعد استكمال الأطر التنظيمية والإجرائية المتعلقة بمنظومة الصكوك، بما في ذلك القرارات التنفيذية الخاصة بتفعيل آليات الإصدار، فإن السوق المصرية صارت مهياًة لاستقبال الصكوك. ولتعزيز الوعي والثقافة المالية بين الفاعلين وحتى الجمهور بخصوص الصكوك، فقد أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية الدليل الإرشادي عن إصدار الصكوك، حيث يوضح الدليل بالتفصيل مفهوم وآلية الصكوك وعملية التصكيك وأطرافها وشروط وقواعد وإجراءات إصدار الصكوك وقواعد قيدها وتداولها. يتناول الدليل كذلك ما تضمنه الإطار التنظيمي للصكوك من محددات لتداول تلك الأداة المالية المستحدثة وتحديد شروط وقواعد قيد الصكوك في إحدى بورصات الأوراق المالية بمصر، وتوضيح ما جرى تعديله على نص المادة (12) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية ما يسمح بقيد الصكوك وصكوك التمويل الصادرة عن شركات المساهمة والأشخاص الاعتبارية المصرية وغيرها من الجهات الأخرى بعد إجازتها من لجنة الرقابة الشرعية الفرعية، وموافقة لجنة الرقابة الشرعية المركزية، وأن تكون قد طرحت للاكتتاب العام أو الخاص بناء على نشرة اكتتاب أو إصدار أو مذكرة معلومات معتمدة من الهيئة أيّاً كان القانون الخاضع له الجهة التي أصدرتها. يقدم الدليل نموذجاً إسترشادياً للبيانات التي يجب أن تتضمنها نشرة الإكتتاب أو مذكرة المعلومات لإصدار الصكوك، ومنها البيانات الرئيسية وحقوق والتزامات شركة التصكيك، وبيانات كاملة عن الجهة المستفيدة من حيث الاسم والغرض، ورأس المال، والإصدارات السابقة إن وجدت، وبيان بالمساهمين الرئيسيين، والبيانات الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة، ومديريها، والقوائم المالية عن ثلاث سنوات سابقة، وتقرير مراقب الحسابات، وتوقعات الأداء المالي للجهة المستفيدة خلال مدة الإصدار، وضرورة تضمين بيانات لجنة الرقابة الشرعية، وشروط وأحكام الإصدار، فضلاً عن وصف المشروع الممول من خلال الصكوك، شاملاً

دراسة جدواه، وبيانات حصيلة الاكتتاب. كما تتضمن بيانات الاكتتاب نفسه (القيمة الاسمية للصك، وسعر الاكتتاب والحد الأدنى والأقصى للاكتتاب، وطريقة سداد الحصة....، وما يجب أن تتضمنه نشرة الاكتتاب.

قطاع التكافل:

يخضع قطاع التأمين في مصر لرقابة وإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية. تعمل في القطاع 39 مؤسسة تأمين وإعادة تأمين. ومنذ تأسيسها، لم تدخر الهيئة جهداً في تحفيز القطاعات التي تنطوي تحت إشرافها، ومن ضمنها قطاع التأمين. في هذا الإطار، ولمواكبة متطلبات قطاع التأمين المحلي، والتغيرات العالمية الحاصلة في القطاع، فقد أصدرت الهيئة القرار رقم 23 لعام 2019 الخاص بتطبيق ضوابط تنظيم التأمين التكافلي. تهيمن شركة مصر للتأمين المملوكة للدولة على سوق التأمين المصري، والتي تستحوذ على حوالي 45% من السوق. هناك 11 شركة تأمين تكافلي، مع وجود أقوى بشكل عام في قطاع غير الحياة في السوق. تشمل هذه التعهدات شركة التكافل التابعة لمجموعة مصر، مصر تكافل. في عام 2020، كانت مصر بصدد إنشاء شركة تكافل عائلي جديدة مع شركاء خارجيين. سيوفر هذا أساساً قوياً لتطوير قطاع التكافل العائلي في بلد تمثل فيه أعمال التأمين على الحياة ما يقرب من نصف السوق.

شكل 4. نسبة التأمين التكافلي ضمن قطاع التأمين ببعض الدول العربية



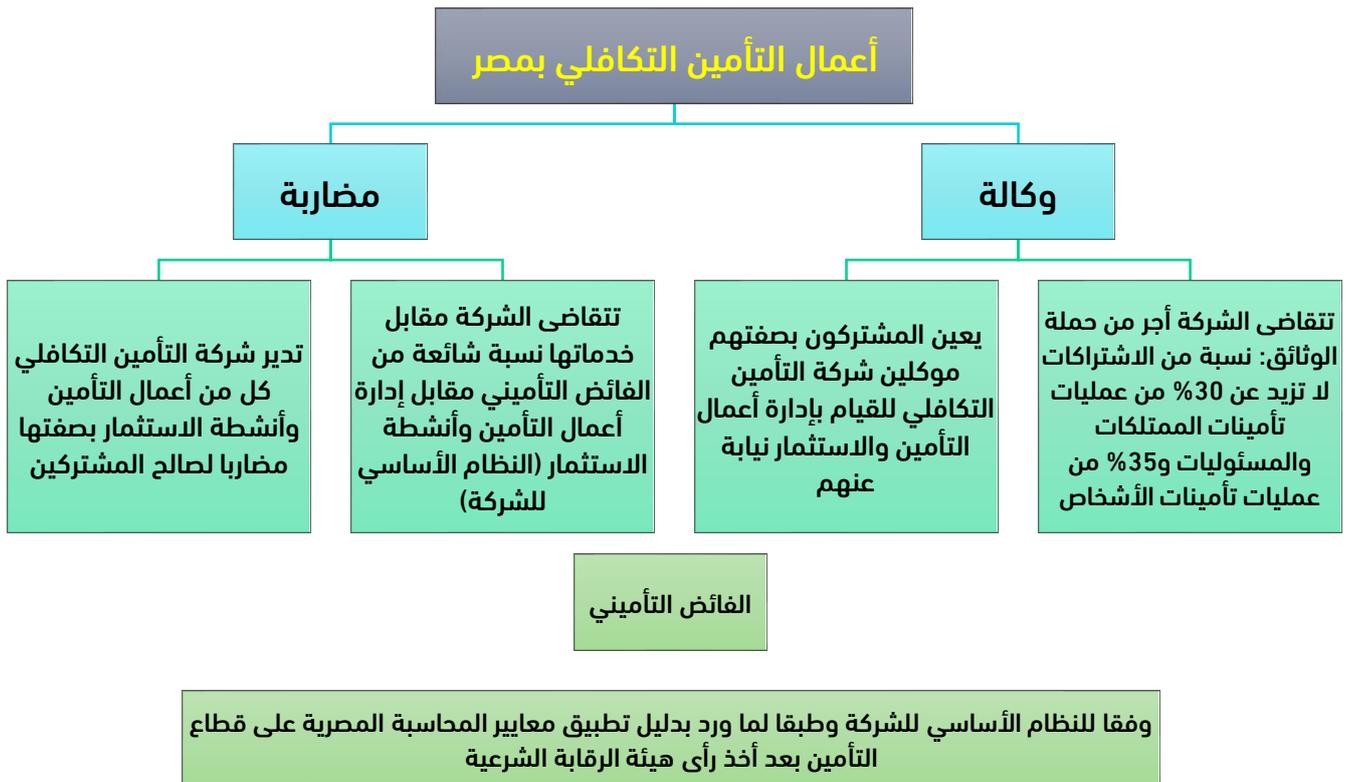
المصدر: تقرير الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية (IFSB) 2021

ومع أن نشاط التأمين التكافلي كان موجوداً في سوق التأمين المصري حتى قبل صدور الضوابط، إلا أن الهدف من الضوابط هو تنظيم نشاط التأمين التكافلي، حيث تضمنت مواد مهمة حددت لشركات التأمين التكافلي القيام بعمليات إدارة أعمال التأمين التكافلي وأعمال الاستثمار المرتبطة بالاشتراكات على أساس الوكالة أو المضاربة. على أن تحدد الأحكام الخاصة بذلك في القسم الخاص بالتأمين التكافلي الوارد في وثيقة التأمين وعقد التأسيس بالنظام الأساسي لشركة التأمين التكافلي. حددت الضوابط الجديدة نظامي عمل يمكن أن تقوم عليها شركات التكافل، وهي نظام عمل شركات التكافل التي تعمل وفق نظام المضاربة،

ونظام عمل شركات تعمل وفق نظام الوكالة. في النوع الأول (القائم على المضاربة)، تدير شركة التأمين التكافلي كلاً من أعمال التأمين وأنشطة الاستثمار بصفتها مضارباً، وذلك لصالح المشتركين في التكافل، وتتقاضى شركة التأمين التكافلي مقابل خدماتها نسبة مئوية شائعة من الفائض التأميني مقابل إدارة كل من أعمال التأمين وأنشطة الاستثمار، على أن يتم تحديد هذه النسبة والنص عليها صراحة في وثيقة التأمين التكافلي والنظام الأساسي للشركة. في النوع الثاني القائم على الوكالة، يعين المشتركون بصفتهم موكلين شركة التأمين التكافلي للقيام بإدارة أعمال التأمين والاستثمار نيابة عنهم مقابل أجر (أجر الوكالة)، والذي تستحقه الشركة مقابل متابعة أعمال التأمين والإدارة، وتتقاضى شركة التأمين التكافلي أجر من حملة الوثائق في شكل نسبة مئوية من الاشتراكات على ألا تزيد على 30% من عمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات ونسبة 35% من عمليات تأمينات الأشخاص.

تضم الضوابط كذلك معلومات عن الإفصاح عن طريقة توزيع الفائض التأميني التي تطبقها شركة التأمين التكافلي طبقاً للطرق الواردة بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادر من الهيئة، والآلية التي ستتبعها شركة التأمين التكافلي في حال عدم استلام الفائض التأميني من قبل المشتركين بعد أخذ رأي هيئة الرقابة الشرعية والحصول على موافقة مسبقة من الهيئة، وضوابط تشكل هيئة الرقابة الشرعية بشركات التكافل، معايير اختيار أعضائها، ومهامها.

شكل 3. نماذج عمل شركات التكافل بحسب ضوابط تنظيم التأمين التكافلي بمصر



آفاق صناعة الخدمات المالية الإسلامية:

شهد السوق المصري تطوير العديد من المنتجات المصرفية الإسلامية التي تلبى احتياجات العملاء المختلفة، والتي تصل إلى حوالي 55 منتجًا وخدمة بنكية. لا يزال السوق بحاجة إلى تطوير وابتكار العديد من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، سواء للأفراد أو الشركات. يتطلب هذا الأمر بذل المزيد من الجهود بشكل خاص في مجالات التدريب وبناء القدرات وتطوير الموارد البشرية القادرة على توفير هذه المنتجات للعملاء. ومع توجه الحكومة لإصدار صكوك سيادية، وقطاع الأعمال لإصدار صكوك شركات، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية تعديلاً على ضوابط منح التراخيص وقواعد تملك الأسهم بشركات تقييم وتصنيف الأوراق المالية (Credit Rating)، حيث تم إلغاء شرط الالتزام بوجود مساهمة من جهات دولية، ما يعني تخفيض تكاليف الإصدار التي تتطلب في العادة وجود تصنيف ائتماني، ما يفتح الباب للمزيد من الإصدارات. تعطي المبادرات المشار إليها آفاقاً إيجابية حيال قادم الأيام لصناعة الخدمات المالية الإسلامية في مصر، من ذلك:

- المزيد من إصدارات الصكوك، سواء السيادية أو صكوك الشركات.
 - مواصلة النمو الطبيعي للبنوك الإسلامية الثلاث.
 - توسع بنك مصر (صاحب ثاني أكبر حجم أصول متوافقة مع الشريعة في مصر) من خلال تقديم المزيد من الخدمات المتوافقة، وافتتاح المزيد من الفروع.
 - دخول بعض البنوك والمؤسسات المالية التقليدية مجال الخدمات المالية مدفوعين بالزخم الذي يكتسبه التمويل الإسلامي مدفوعاً بدعم حكومي قوي (إصدار قوانين الصكوك، إصدار ضوابط التأمين التكافلي، إصدار صكوك سيادية...).
 - مساهمة قوية للتقنيات المالية الحديثة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتبنيها من مختلف الفاعلين الاقتصاديين.
- وإذا كانت تقديرات القائمين على صناعة التمويل الإسلامي ترجح أن يكون للقارة الإفريقية دور كبير في دفع القطاع خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة نظراً لاحتياجات القارة التمويلية الهائلة، مدعومة بنمو ديموغرافي واقتصادي قوي، وقاعدة انطلاق منخفضة واهتمام حكومي متزايد بهذا القطاع، فإن تلك التوقعات تشير أيضاً إلى أن مصر ستكون قائدة النمو في الخدمات المصرفية الإسلامية إضافة للمغرب والجزائر والسودان وجنوب إفريقيا ونيجيريا والسنغال.

شكل 1. صناعة التقنيات المالية الإسلامية



في صناعة الخدمات المالية الإسلامية اليوم، يتم رقمنة العمليات والخدمات بشكل متزايد لتعزيز الكفاءة التشغيلية. يتم ذلك من خلال الجمع بين كل من تقنية المكتب الآممي والمكتب الخلفي بطريقة تضمن الشفافية وتقلل التكلفة وتعزز سرعة إنجاز المعاملات، إضافةً لثقة المستخدمين. تُستخدم التقنية الآن في مهام المعاملات القابلة للتكرار، والتحليلات التنبؤية، والعقود الذكية وما إلى ذلك. يعمل النظام المالي الآن بناءً على تراكم بيانات رقمية دقيقة وشاملة حول العميل، والتي يمكن معالجتها في الوقت الفعلي بناءً على الخوارزميات للوصول إلى الجدارة الائتمانية والتأمين أو تفضيلات الاستثمار للعملاء. زادت قيود الحركة والتباعد الاجتماعي كإجراءات للحد من انتشار كوفيد-19 سرعة التحول الرقمي في مؤسسات التمويل الإسلامي. حقق ذلك فوائد وفرصًا كبيرة في العديد من المجالات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاستفادة من

الإنجليزية (Islamic Fintech in the Arab Region: Imperatives, Challenges and the Way Forward)، ويمكن الوصول إليها من خلال الرابط التالي:

<https://www.amf.org.ae/en/publication/islamic-fintech-arab-region-imperatives-challenges-and-way-forward>

نافذة على الدول العربية

التقنيات المالية الإسلامية بالمنطقة العربية: المتطلبات والفرص والتحديات¹

مجموعة العمل الإقليمية العربية للتقنيات المالية الحديثة

مقدمة:

تشهد كل من صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية وصناعة التقنيات المالية العالمية ازدهارًا وتطورًا مستمرًا. وقد أدت الفوائد المتبادلة بين هذين المجالين إلى بروز صناعة "التقنيات المالية الإسلامية"، وهي تتألف من العديد من الشركات التي تنطوي منتجاتها وخدماتها على دراسة وتطبيق شامل للتكنولوجيا المالية في المعاملات المالية الإسلامية على أساس الأطر التنظيمية القائمة والفلسفة التأسيسية التي بُني عليها النظام المالي الإسلامي.

¹ يستند هذا المقال بشكل رئيس إلى ورقة أعدها خبراء من صندوق النقد العربي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، و"فنتك بازار"، أعضاء مجموعة العمل الإقليمية العربية للتقنيات المالية الحديثة التي يتولى أمانتها الفنية صندوق النقد العربي، وقد تمت مراجعتها من ممثلي المطارف المركزية العربية أعضاء المجموعة، وأصل الورقة باللغة

إسلامية ذات أهمية نظامية، من جهة أخرى، تركز معظم التطبيقات على قطاعات رئيسة متمثلة في الودائع، والإقراض، والمدفوعات، في حين أن هناك حاجةً للمزيد من الاستثمار في قطاعات الأصول الرقمية والتمويل الاجتماعي الإسلامي والتأمين وأسواق رأس المال. عملياً، هناك الكثير من الأنشطة المتعلقة بالتقنيات المالية الإسلامية الجارية في المنطقة العربية، مع معدل سريع لتطور وانتشار هذا النوع من الخدمات المالية، إضافة لمعدل تبني مرتفع من قبل المستخدمين والمشغّلين والمشرفين والمنظّمين. على هذا النحو يبدو أن النظرة المستقبلية مواتية للغاية بالنظر إلى المقاصد الإستراتيجية للحكومات المختلفة في المنطقة إما للتحوّل إلى أو الحفاظ على مكانتهم كمراكز للتقنيات المالية الإسلامية.

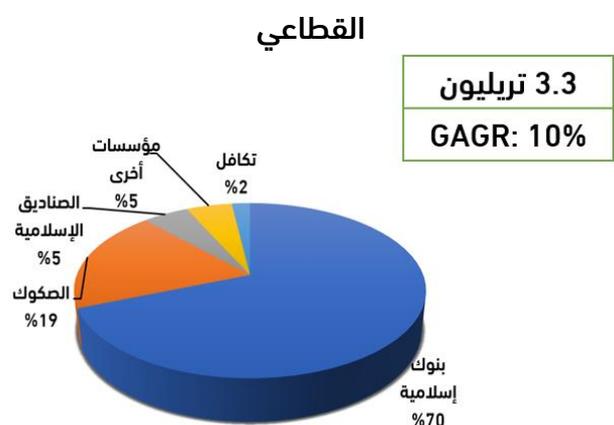
ضرورات التقنيات المالية الإسلامية في المنطقة العربية

تكتسب صناعة التمويل الإسلامي قيمها من مبادئ الشريعة الإسلامية والتي غايتها التيسير وتعزيز العدالة وحماية مصالح المجتمع. يتماشى هذا مع مختلف برامج التنمية الدولية (مثلاً أهداف التنمية المستدامة). تدعم التقنيات المالية الحديثة وتعزز الطريقة التي يمكن أن يحقق بها التمويل الإسلامي تلك البرامج والأهداف السامية. على سبيل المثال لا الحصر، تخدم التقنيات المالية التمويل الاجتماعي الإسلامي،

منصات التمويل الاجتماعي الإسلامي، وتعميق الشمول المالي، وتعزيز قيمة العملاء وخبراتهم، وتحسين التنظيم والإشراف من بين العديد من المجالات الأخرى.

تعتبر المنطقة العربية حاضنة الصناعة المالية الإسلامية، وهي تمثل حوالي 65% من حجم الصناعة العالمية. تؤثر التغيرات الهيكلية الحاصلة في قطاع التمويل الإسلامي على القدرة التنافسية لمقدمي الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة اليوم.

شكل 2. حجم الصناعة المالية الإسلامية وتوزيعها القطاعي

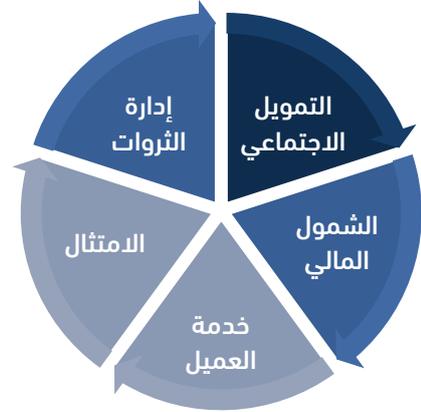


في العالم العربي، يمكن تقسيم مراكز صناعة التقنيات المالية إلى: مركز دول مجلس التعاون الخليجي، وهو يضم معظم البيئات التجريبية والممارسات على مستوى العالم العربي، ومركز الدول العربية الأخرى عدا دول الخليج العربي. لا تزال التقنيات المالية الإسلامية في المنطقة العربية شديدة التركيز من حيث الاختصاص والقطاع. فمن جهة، تتركز صناعة التقنيات المالية الإسلامية في الدول التي لديها قطاعات مصرفية

واحدة من أقل القطاعات نشاطًا في المنطقة العربية. هذا على الرغم من حقيقة أن تقرير التمويل الاجتماعي الإسلامي لعام 2020 الصادر عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب أشار إلى الإمكانيات الهائلة للقطاع في المنطقة العربية من خلال مؤسسات مثل الزكاة والصدقة والأوقاف. إن هذه المعضلة (إمكانيات هائلة لقطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي مقابل نقص واضح في التقنيات المالية الموجهة لقطاع التمويل الاجتماعي) يتطلب خطوات استباقية لإصلاح قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي ذي الأهمية الكبيرة للدول العربية، خاصة في ظل ظروف الجوائح. يحتاج الأمر المزيد من المبادرات لتقوية وتعميم هذا القطاع المهم من صناعة الخدمات المالية الإسلامية. بدأت الجهود في هذا الصدد تكتسب زخمًا بين أصحاب المصلحة بسبب فوائد دمج التكنولوجيا مع آليات التوزيع المختلفة في الإسلام. على سبيل المثال، سيساعد تطبيق تقنية سلسلة الكتل (blockchain) في التمويل الاجتماعي الإسلامي بشكل كبير في بناء قدر أكبر من الثقة والشفافية اللتان تعتبران ضرورة لتفعيل التمويل الاجتماعي، وما يترتب عنها من منافع اجتماعية للمانحين والمستفيدين على حد سواء، ومزايا اقتصادية لأصحاب المشاريع الاجتماعية الإسلامية والمستثمرين في مجال التقنيات المالية.

الشمول المالي، والتركيز على العملاء، والكفاءة التنظيمية والإشرافية، وما إلى ذلك.

شكل 3. مجالات التقنيات المالية الإسلامية التي تحتاج المزيد من التركيز



التمويل الاجتماعي الإسلامي

للقيم اعتبار كبير في التمويل الإسلامي، لهذا تؤكد مبادئ التمويل الإسلامي على أهمية (آليات وروح التمويل الإسلامي)، إذ لا يكفي أن يكون الهدف متوافقاً مع متطلبات الشريعة، بل لا بد للوسائل والآليات أن تكون هي الأخرى متوافقة مع تلك المتطلبات. في هذا الصدد، يؤدي التمويل الاجتماعي الإسلامي دوراً حاسماً. بينت التجربة القصيرة خلال جائحة كوفيد-19 وبعدها أن التقنيات المالية يمكن أن تسهم بشكل فعال في التغلب على أحد أصعب التحديات التي تواجه التمويل الاجتماعي الإسلامي وهي الشفافية والكفاءة في جمع الأموال وصرفها، وإدارة منصات التمويل الاجتماعي.

يشير أحدث تقرير إسلامي عالمي للتقنيات المالية إلى أن فئة التمويل الاجتماعي الإسلامي تعتبر

الشمول المالي

هناك جهود كبيرة تبذل على مستوى دعم التقنيات المالية بالدول العربية، بما في ذلك البيئات التجريبية (Regulatory Sandboxes)، ومراكز الابتكار. مع ذلك، ما يزال تحدي الشمول المالي قائماً. وفقاً للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) لا تزال مستويات الشمول المالي بالدول العربية منخفضة نسبياً (مع استثناء دول الخليج العربي)، حيث هناك 140 مليون بالغ مستبعد ماليًا و13 مليون شركة تفتقر إلى التمويل في المنطقة. على هذا النحو، هناك فرص هائلة لشركات التقنيات المالية الإسلامية في المنطقة العربية لملء الفراغ من خلال تبني ونشر أحدث التقنيات المالية التي تساعد على وصول مختلف الخدمات المالية لغير المشمولين ماليًا. على وجه التحديد، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، تمثل المنطقة العربية واحدة من أدنى مستويات الشمول المالي في العالم. في حين أن 59% من الذكور البالغين لا يملكون إمكانية الوصول إلى حساب مصرفي، و63% من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ليس لديهم إمكانية الوصول إلى التمويل، كما أن نسبة انتشار خدمات التأمين في المنطقة تقل عن 2%.

في المنطقة العربية، فقط 19% من طول التقنيات المالية تستهدف الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. تقدم هذه الحاجة التمويلية غير الملباة فرصًا من حيث لشركات التقنيات المالية الإسلامية. من ناحية الأصول،

يمكن أن يكون للتقنيات المالية الإسلامية تأثير كبير على الميزانية العمومية للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من حيث تمويل الفواتير وتمويل سلسلة التوريد للذمم المدينة بطريقة أبسط وشفافة ومضمونة. من ناحية حقوق الملكية والخصوم، يمكن أن يكون للتقنيات المالية تأثير إضافي على الميزانية العمومية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال تمويل التجارة الإلكترونية، والتمويل التجاري، والتمويل من نظير إلى نظير (P2P)، والتمويل الجماعي للأسهم، وما إلى ذلك.

تعزيز قيمة العملاء وخبرتهم وراحتهم

التركيز على العملاء هو الوضع الطبيعي الجديد، ولدى شركات التقنيات المالية الإسلامية في المنطقة العربية إمكانات كبيرة لتعميق مفهوم قيمة العملاء وتجربتهم. تشهد المنطقة العربية الآن زيادة في التركيز على العملاء بسبب تغير الهيكل الديموغرافي للعملاء وتوقعاتهم، فالوصول إلى الهواتف المحمولة والهواتف الذكية في المنطقة العربية مرتفع ويصل 65% من سكان المنطقة وثلاثًا هذه النسبة يمتلكون هاتفًا ذكيًا. إن تعزيز الكفاءة التشغيلية وتبسيط العمليات المالية لهما آثار إيجابية على رضا العملاء والربح الاقتصادي.

يعد تغيير طلب العملاء، لا سيما من العدد المتزايد من جيل الألفية الذين نشأوا في عالم متصل رقميًا، عاملاً رئيسيًا آخر. إن حقيقة أن جيل الألفية لا يتمتعون بنفس الولاء لمقدمي

والمشرفون أن هذه التقنيات تعزز الشفافية والاتساق والتوحيد القياسي للعمليات التنظيمية المالية، بطريقة تعزز التفسير المناسب للمعايير التنظيمية وتكلفة أقل. لا يمكن المبالغة في التأكيد على الأهمية النسبية التي لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار المالي من حيث جذب كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاع.

المصادر:

- Islamic Fintech in the Arab Region: Imperatives, Challenges and the Way Forward , Arab Monetary Fund, 2021.
- تقرير الاستقرار المالي للصناعة المالية الإسلامية (2021)، مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

الخدمات المالية التقليدية هو عامل رئيسي يدفع إلى بروز واعتماد التقنيات المالية في المنطقة العربية، هذا فضلاً عن تمتع العملاء بمزيد من التحكم في خياراتهم. تستهدف التقنيات المالية الإسلامية الآن زيادة الكفاءة التشغيلية في مجالات مثل استيعاب العملاء / eKYC، والتمويل، والتمويل التجاري، وأسواق رأس المال، والتحويلات عبر الحدود حيث تظهر نتائج واعدة. وهذا يعني أن التكنولوجيا المالية الإسلامية وفئاتها الفرعية المختلفة لديها إمكانات هائلة لتعميق قيمة العملاء وخبراتهم في المنطقة العربية.

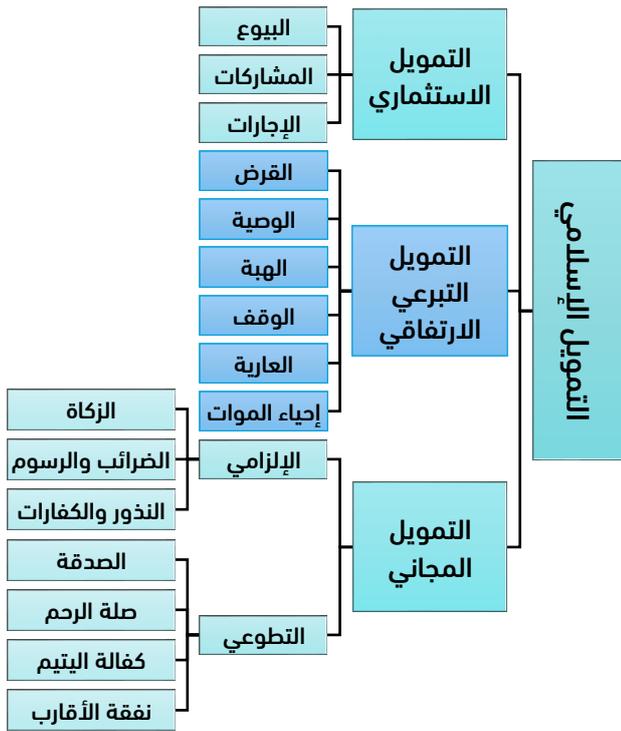
تحسين التنظيم والإشراف

في حين أن تعزيز الابتكار التكنولوجي في صناعة الخدمات المالية أمر مرغوب فيه للغاية، فإن اللوائح التنظيمية مهمة أيضاً لضمان عدم وجود انتهاك لسلامة واستقرار الأسواق المالية، وتعزيز الشمول المالي، وحماية المستهلك. قامت بعض الدول بطرح خطط عمل أو لوائح خاصة بالتقنيات المالية فيما يتعلق بالمدفوعات غير النقدية والنقود الإلكترونية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والخدمات المصرفية الرقمية، والأمن السيبراني، والأصول المشفرة. تشمل المجالات الأخرى ذات الصلة: البطاقات الإلكترونية أو المدفوعة مسبقاً، والتمويل الجماعي، والحوسبة السحابية، والبيئات التجريبية التنظيمية، والخدمات المصرفية المفتوحة، والاستعانة بمصادر خارجية من طرف ثالث، وما إلى ذلك. يضمن المنظّمون

عودة للأساسيات

التمويل التبرعي الارتفاقي

• د. عبد الكريم قندوز، اقتصادي أول.



طبيعة التمويل التبرعي

العقود التبرعية هي عقود تنظم كل أنواع المعاملات المالية الإحسانية غير العوضية التي يجريها المتبرع بإرادته الحرة تقريباً إلى الله تعالى، وهي مُلزِمة للمتبرع بعد انعقادها لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]. تشمل عقود التبرع والارتفاق عدداً من العقود، نذكر منها على سبيل المثال، لا الحصر:

- القرض: عقد تبرع وتفضل بمنفعة عين لجهة ما حال الحياة على وجه مؤقت مع استرداد مقدار العين.
- الوصية: عقد تبرع بعين ومنفعتها لجهة ما بع موت الموصي على وجه التأييد.
- الهبة: عقد تبرع بذي منفعة لجهة على وجه التأييد حال الحياة.

- عقود غير نفعية: لا يقصد صاحبها تحصيل نفع مادي أو معنوي، بل هي لوجه الله وطلباً لمرضاته.
- عقود إلزامية: تخضع فقط لإرادة المتبرع وشروطه في تبرعه ويجب التقيّد بشروطه ما دامت موافقة للشرع.
- عقود توثيقية: واجبة التوثيق حماية وصيانة للحقوق المالية لجميع الأطراف.

كيف يمكن تطوير إسهام العقود التبرعية في التنمية؟

يلاحظ في العصور المتأخرة من تاريخ المسلمين مدى قصور الإسهام التنموي للعقود التبرعية والارتفاقية بحيث لم يعد لها الدور المطلوب في تنمية المجتمعات المسلمة، وأصبح دورها محدوداً في مجالات معينة، ومحدودة في أثرها التنموي، وذلك لا شك مرده إلى تردي أحوال المسلمين في العصور المتأخرة، لذلك ينبغي تطوير الإسهام التنموي للعقود التبرعية، وهذا مرهون بمشاركة المسلم في الشأن الاجتماعي وتنمية وعيه. وإذا أريد لهذه العقود أن تعود لدورها الفعال كما كانت لابد من تطوير أدائها وبرامجها لتصبح مشاركا فعالا في التنمية والإنتاج على جميع المستويات وأن تتوسع برامجها لتشمل كل مناحي الحياة: منح دراسية، مؤسسات البحث العلمي، دور إيواء الطلبة، المؤسسات الصحية، إنشاء مؤسسات القرض الحسن، التغطية الصحية، بناء المؤسسات التعليمية... إلخ

- الوقف: عقد تبرع بمنفعة عين لجهة ما حال الحياة بصفة مؤبدة وبصيغة معتبرة شرعا.
- العارية: عقد تبرع بمنفعة عين لجهة ما حال الحياة على وجه مؤقت مع استرداد العين. لا تقتصر مقاصد العقود التبرعية على كونها عبادة، بل تتسع لتشمل مقاصد اجتماعية وتنموية واقتصادية:
- المقصد العقدي التعبدية: تهدف إلى تكفير ذنب أو صلة رحم أو تقرب إلى الله تعالى أو تدارك ما فرط فيه الإنسان في حياته.
- المقصد الاجتماعي التكافلي: تحفظ الحق في العيش الكريم، وترسخ قيم الأخوة والترابط والتواد بين الأفراد والأسر والجماعات، كما تحقق العدالة الاجتماعية وتقلل من الفوارق الاجتماعية.
- المقصد التنموي: مثل توفير البنيات والوسائل المحققة للخدمات العامة كالطرق وحفر الآبار.
- المقصد الاقتصادي: تساهم في رفع عبء عن كاهل الدولة، والمساهمة في تقليل نسبة الفقراء في المجتمع، كما تساهم في تنشيط القطاعات الربحية وتحرر المعاملات المالية من الاستغلال.

خصائص العقود التبرعية:

للعقود التبرعية خصائص أهمها:

- عقود اختيارية: تطوعية غير واجبة شرعاً، توكل إلى رغبة الإنسان وإيمانه.

عقود التبرعات والارتفاق

أولاً: القرض

القرض هو: "دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به، ثم يرد بدله"، وعلى المستوى المؤسسي يمكن تعريفه أنه إتاحة المصرف أو المؤسسة المالية مبلغاً محددًا لفرد من الأفراد، أو لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي استرداد أصل القرض. يقول الله-جل وعز:- ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: 11]. وعملية التمويل عن طريق القرض الحسن صيغة يمكن استخدامها لتمويل مشاريع إنمائية هامة جوهرها تمويل أصحاب السمعة الحسنة حتى لا يتعرضوا للبطالة إذا كانوا في عسرة كي يستمر إنتاجهم. فالقرض الحسن إذن هو عبارة عن قرض خالٍ من الفائدة، يمنح للمستحقين من أفراد المجتمع على أن يرد المقترض المال المقرض له بعد تحسن أحواله. إن القرض يصل جزاؤه وأجره إلى الصدقة وأفضل، رغم أنه في الصدقة لا يعود للمتصدق شيء، بينما في القرض فإن الجزاء يكون مع استرداد قيمة القرض، فعن بريدة بن الحبيب الأسلمي (رضي الله عنه)، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ كُلَّ يَوْمٍ مِثْلَهُ صَدَقَةٌ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْتُكَ تَقُولُ: مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ كُلَّ يَوْمٍ مِثْلِيهِ صَدَقَةٌ. قَالَ: كُلَّ يَوْمٍ مِثْلَهُ صَدَقَةٌ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الدِّينَ، فَإِذَا حَلَّ فَأَنْظَرَ فَلَهُ كُلَّ يَوْمٍ مِثْلِيهِ صَدَقَةٌ). فتأمل قوله

(صلى الله عليه وسلم): (كل يوم مثله صدقة قبل أن يحل الدين) لتعرف عظم أجر القرض وفضله عن الصدقة. وللقرض الحسن أهمية كبيرة في المجتمع، فانتشاره بين أفراد المجتمع دليل على إنسانية أفرادهم وحبهم للإحسان، كما أنه طمأنينة لكل فرد منهم أنه متى احتاج سيجد من يقرضه دون أن يتطرق إلى ذلك المنة المرتبطة عادة بالصدقة.

ثانياً: العارية

العارية هي عقد يقتضي إباحة المالك منافع ملكه لغيره بلا عوض، فهي شبيهة بالإجارة، لكنها دون مقابل، وهي مستحبة لقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: 2]، ولقوله صلى الله عليه وسلم: "والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه"، وأركانها المعير وهو كل من كان مالكا، جائر التصرف، والمستعير وهو كل من صح منه قبول الهبة، والمستعار (أو المعار) وهو كل عين مملوكة ينتفع بها منفعة مباحة مع بقاء عينها، ويشترط له أن يكون مما ينتفع به مع بقاء عينه كالدور، والعقار (لا تصح العارية فيما يُنتفع به مع عدم بقاء عينه كالمأكولات)، والصدقة أي الإيجاب من المعير والقبول من المستعير. ويجب رد العارية، لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58].

ثالثاً: الهبة

الهبة: مصدر وهب يهب هبة؛ والجمع هبات، وهي: تملك في الحياة بغير عوض، وهي تملك العين مجاناً (بلا عوض) أو هي التبرع والتفضل على الغير

إن الصدقة أو المساعدة للأقربين إذا كانوا محتاجين أولى وأعظم أجرا منها لغيرهم، فعن أنس بن مالك (رضي الله عنه) أن أبا طلحة قام إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرَاحِي، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَصَعَّهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَيْثُ شِئْتِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ. وقال (صلى الله عليه وسلم): (الصدقة على المسكين صدقة، وهي على ذي الرِّحِمِ اثنتان: صدقة وصلّة).

خامسا: الكفالة (الضمان)

الكفالة في اللغة: هي بمعنى الالتزام، تقول: تكلفت بالمال التزمت به وألزمت نفسي به. أو هي بمعنى الضم، واصطلاحا هي التزام حق ثابت في ذمة الغير أو إحضار من عليه الدين أو عين مضمونة. وقد يطلق على العقد الذي يحصل به ذلك.

الكفالة مشروعة في الإسلام، ولقد استدلت العلماء على مشروعيتها بالكتاب والسنة والإجماع. أما الدليل من القرآن الكريم: فقوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: 72]، قال ابن عباس: الزعيم الكفيل، وأما الدليل من السنة فمنها أن النبي (صلى الله عليه وسلم) تحمل عشرة دنانير عن رجلٍ قد لزمه غريمه إلى شهرٍ وقضاها عنه. وأما الدليل من الإجماع، فقد

ولو بغير مال أي بما ينتفع به مطلقا سواء كان مالا أم غير مال،

وفي عقد الهبة يتصرف الواهب في مال له دون عوض ويجوز له أن يفرض على الموهوب له القيام بالتزام معين وهي عقد يحتاج إلى توافر عناصر أهمها:

- نية التبرع بالمال الذي يتصرف فيه الواهب.
- الهبة عقد بين الإحياء.
- الإيجاب والقبول بين الواهب والموهوب له.
- أنها من أعمال التصرف أي يلتزم الواهب بنقل حق عيني إلى الموهوب له قد يكون حق ملكية، أو حق انتفاع، أو حق ارتفاق أو حق شخصي أو مبلغ من النقود.
- يمكن للواهب أن يفرض شرطا معنوي على الموهوب له لكن ليس عوض.
- نية التبرع شرط لازم لأن الهبة بعوض تصبح عقدا آخر كالبيع والمقايضة.
- إذا كان الشرط يساوي المنفعة من الهبة هنا لا يوجد هبة لأنه يكون عقد اتفاق بمقابل.

رابعا: الصدقة

الصدقة هي الإحسان إلى الناس المحاوِج الضعفاء، الذين لا كسب لهم ولا كاسب، يعطون من فضول الأموال طاعةً لله، وإحساناً إلى خلقه. قال الله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: 271]، وقال صلى الله عليه وسلم: "اتقوا النار ولو بشق تمرة".

الوقف تبقى مستمرة العطاء بينما الصدقة التي لا يراد بها ذلك تنقضي ويحتاج الفقراء إلى صدقات مثلها. قال زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه: "لم نر خيرا للميت ولا للحي من هذه الحُبس الموقوفة. أما الميت فيجري أجرها عليه، وأما الحي فتحبس عليه ولا توهب ولا تورث ولا يقدر على استهلاكها".

سابعاً: الوصية

الوصية في اللغة الوصل، يقال: وصيت الشيء بالشيء أصيه بمعنى وصلته، وهو من باب وعد، ووصى إلى فلان توصية وأوصى إليه إيحاء بمعنى واحد، إذا جعله وصياً من بعده، أي عهد إليه بأمر تركته، وأوصى إليه بمال جعله له وصية، فهو موصٍ بدون تشديد، ويجوز التشديد وقد قرأ بهما قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بِنَتِهِمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ١٨٢﴾ [البقرة: 182]، والاسم الوصاية، والإيحاء مصدر، والوصية ما يوصي به الإنسان، فهي اسم مفعول، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: 12]، وتستعمل استعمال المصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: 106]. والوصية في اصطلاح الفقهاء التبرع بالمال بعد الموت أي تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت.

ثامناً: إحياء الموات

الإحياء هو إصلاح الأرض الموات بالبناء، أو الغرس، أو الكراب، أو غير ذلك أو هو تعمير دامر الأرض بما

أجمع المسلمون على جواز الضمان في الجملة، وإن اختلفوا في فروعه. والحكمة من مشروعية الكفالة حاجة الناس إليها، فإنه قد لا يطمئن البائع إلى المشتري فيحتاج إلى من يكفله بالثمن، أو لا يطمئن المشتري إلى البائع، فيحتاج إلى من يكفله في المبيع. وهي عقد وثيقة وغرامة، شرعت لدفع الحاجة، وهو وصول المكفول له إلى إحياء حقه.

سادساً: الوقف

الوقف في اللغة: الحبس. يقال: وقف يقف وقفا أي حبس يحبس حبسا. وفي الشرع: حبس الأصل وتسبيل الثمرة. أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله... عرف الفقهاء الوقف بأنه: (إعطاء عين لمن يستوفي منافعها والانتفاع بها، أو الانتفاع بها فقط على وجه التأييد، وقد يكون على وجه التوقيت). وقد أورد الشيخ أبو زهرة-رحمه الله تعريفا جامعاً وهو أن الوقف: "حبس عين، بحيث لا يتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو التوريث، وصرف الثمرة إلى جهة من جهات البر وفق شرط الواقف". فالوقف هو: حبس مال وتسبيل منافعه على مصرف أو أكثر من مصارف البر تقرباً إلى الله تعالى، وهو يقوم على مفهوم الصدقة الجارية الذي ورد في قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له".

إن إعطاء المنفعة للموقوف عليه يكون على أساس مساعدته صونا لماء وجهه وحفظاً لكرامته وذلك من أجل التقرب إلى الله عز وجل. وهذا الإعطاء هو الذي يعبر عنه بالصدقة التي حث عليها النبي عليه السلام، فالصدقة التي يراد بها

- تحسين دخل الفرد من خلال استغلاله للأرض واستفادته من ريعها.
على المستوى الكلي:
- استصلاح الأراضي وعمارتها بالزراعة أو إقامة المباني أو المصانع يعود بالفائدة على المجتمع والدولة ككل، حيث يمكن أن يكون حلا للكثير من مشاكل نقص الغذاء والمساهمة في حل مشاكل السكن والبطالة وغيرها.
- تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
- زيادة موارد الدولة بما يحقق لها الاكتفاء الذاتي.
- زيادة مساحة الأرض المنتجة والمعمورة وهو ما يعتبر وقاية للدولة من الأخطار الخارجية.

المصادر:

- عبد الكريم قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2019.
- عبد الكريم قندوز، عقود التمويل الإسلامي، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2020.

يقتضي عدم انصراف المعمّر عن انتفاعه بها، ويكون الإحياء هو ما عرفه الناس إحياء لمثل المحيّا أي بالعرف، لذا يتحقق الإحياء بما يتناسب مع الغرض منه (مثلا بالبنيان، أو الحرث، أو اشتقاق نهر، أو استخراج عين، أو حفر بئر)، ويتقرر الإحياء بما يقرره العرف محققا لعمارة الأرض وهذا حسب صفة الإحياء.

لقد حثت الشريعة الإسلامية على التعمير، والبناء عن طريق إحياء الأرض الموات بإصلاح تربتها، وتعمير خرابها، واستخراج خيراتها، ووضعت من الحوافز والمشجعات ما يدفع البشر في التسابق إلى إحيائها. ومما لا شك فيه أن أهم حافز في الشريعة الإسلامية لمن يقوم بإحياء الأرض هو أنها جعلت جزء المحيي للأرض الموات أن تكون ملكا له، ولعقبه من بعده.

إحياء الأرض الموات يحصل بكل وسيلة جرى العرف على اعتبارها إحياء، سواء كان ذلك ببناء، أو زرع، أو غرس، أو تسيير ماء، أو نحو ذلك، لأن الغرض من إحياء الموات: هو الاستفادة من الأرض، والانتفاع بها، وبث الحياة فيها، فكل وسيلة تحقق هذا الغرض يعد إحياء، وإحياء الموات هو أسلوب رائع لاستصلاح الأراضي وعمارتها، ولعل من الفوائد الكثيرة التي يمكن ذكرها لإحياء الموات ما يلي:
على المستوى الفردي:

- إشباع غريزة التملك على اعتبار أن الإحياء هو أحد طرق التملك المشروعة.
- تحفيز الفرد على العمل والإنتاج، وسبب ذلك استثثار الشخص المحيي بملكية الأرض وعائدها.

أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية

- د. جمال الجويني، قسم تطوير القطاع المالي.
- د. عبد الكريم قندوز، معهد التدريب وبناء القدرات.

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي على صعيد نشاط الدراسات والبحوث بهدف دعم السلطات في الدول العربية على صعيد قضايا السياسات الاقتصادية والمالية ذات الأولوية، أصدر الصندوق في إطار "سلسلة دراسات تطوير القطاع المالي" دراسة حول "أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية".

تهدف الدراسة إلى قياس آثار التمويل الإسلامي على الشمول المالي في ستة عشر دولة عربية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، إضافةً إلى الأخذ في الاعتبار أثر متغيرين آخرين هما: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تُقدم الدراسة إطاراً تحليلياً لصانعي السياسات في المنطقة العربية، يُسهم في تعزيز فهم العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، وبالتالي وضع السياسات المناسبة.

حظيت الدراسات حول العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في الاقتصادات المتقدمة والنامية باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، حيث توصل معظمها إلى وجود اختلاف في طبيعة تلك العلاقة نتيجة لعدم التجانس بين الاقتصادات واختلاف مستوى التطور المالي الإسلامي. من جانب آخر، أولت العديد من الدول العربية اهتماماً متزايداً بتطوير القطاع المالي الإسلامي من خلال إصدار عدداً من التشريعات التنظيمية والإشرافية لتفعيل دوره في الاقتصادات الوطنية.

أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها أن الشمول المالي يستجيب للتغيرات في مؤشر التطور المالي الإسلامي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية قيد الدراسة. في ضوء هذه النتائج، يُمكن استخلاص عدداً من التوصيات، منها ضرورة تعزيز دور التمويل الإسلامي ضمن القطاع المالي لتحسين مستويات الشمول المالي. في هذا الإطار، يمكن للمؤسسات المصرفية الإسلامية

أن تلعب دوراً أكبر في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة بتكاليف معقولة تفي باحتياجات الأفراد، إضافةً إلى مطابقة المتطلبات والحالة الخاصة بكل دولة وتقديم معلومات كافية للعملاء. كما توصي الدراسة بدعم الجهات الإشرافية للقطاع المالي على تكثيف وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، مما يساعد على تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

للاطلاع على الدراسة كاملة، يمكن الوصول إليها من خلال الرابط التالي:

<https://www.amf.org.ae/ar/study/impact-islamic-finance-financial-inclusion-arab-region>

التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي

• د. عبد الكريم قندوز، اقتصادي أول.

أصدر صندوق النقد العربي ضمن نشاط الدراسات والبحوث دراسة حول "التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي". تهدف الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

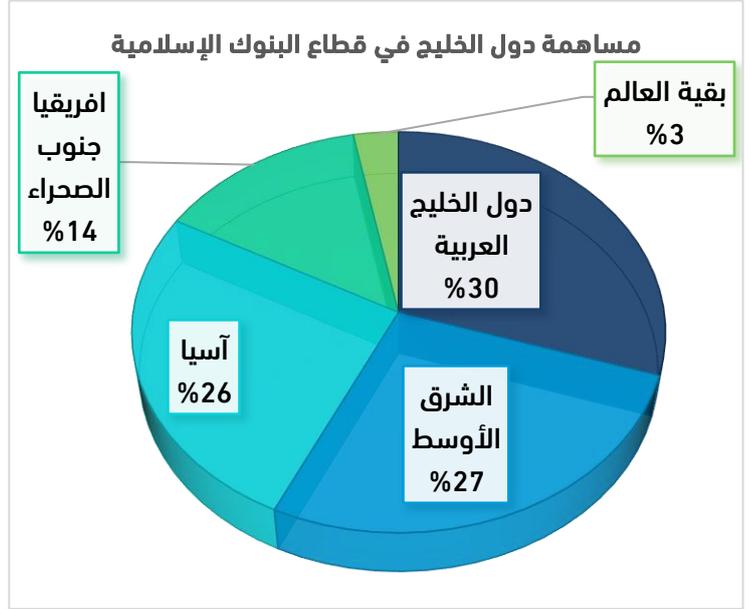
تشير الأدبيات العلمية إلى وجود ثلاث نظريات لتفسير العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. في المقارنة الأولى يتبع تطور القطاع المالي تطور القطاع الحقيقي (نظرية دفع الطلب)، وفي المقارنة الثانية يسهم القطاع المالي في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي (نظرية

قيادة العرض)، وترى المقارنة الثالثة أن العلاقة بين القطاعين الحقيقي والمالي تبادلية، فكل واحد منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به (نظرية العلاقة السببية). استهدفت الدراسة البحث عن أيّ المقاربات الثلاثة تصلح لتفسير العلاقة بين تطور قطاع التمويل الإسلامي (على اعتباره أحد أشكال التطور المالي) والذي صار يأخذ حيزاً متزايداً في العديد من الدول العربية وبين النمو الاقتصادي، من خلال التطبيق على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتبين أن نظرية دفع الطلب هي الأقدر على تفسير العلاقة بين تطور قطاع التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.

تمثل دول مجلس التعاون الخليجي إحدى حواضر الصناعة المالية الإسلامية، إذ تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات ذات أهمية نظامية في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين ودولة قطر، كما أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية تعتبران ذات أهمية نظامية عالمية في قطاع التمويل الإسلامي.



وفرت هذه الدول كل ما يتطلب لإدماج هذه الصناعة ضمن أنظمتها المالية والمصرفية، سواء من إصدار قوانين وتشريعات أو إنشاء وتبني المؤسسات المالية الإسلامية، ويظهر تحليل هذا القطاع أنه يسهم بنسب معتبرة في القطاع المالي (المصرفي وغير المصرفي)، كما أن له امتدادات للكثير من القطاعات الأخرى (القطاع العقاري والاستثمار المالي)، ويتوقع منه المساهمة في دعم النمو الاقتصادي لهذه الدول. استهدفت دراستنا التعرف على المدى الذي تسهم فيه الصناعة المالية الإسلامية في دفع عجلة النمو الاقتصادي



لدول الخليج، وقد تم اعتماد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية (التراكم الرأسمالي، التضخم وحجم التجارة) ومتغيرات قطاعية متمثلة في التطور المالي (مقاسا بحجم الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص) فضلا عن حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. تظهر نتائج التحليل وجود علاقة هيكلية بعيدة المدى بين حجم التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لدول الخليج العربي للفترة 2009-2019، وهو ما يؤكد أهمية هذا القطاع في تمويل التنمية بهذه الدول، وهو أمر تعززه الوقائع الاقتصادية، إذ تتجلى مساهمة البنوك الإسلامية (إضافة لبقية المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى) بوضوح في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، بدءا من قطاع الأعمال الخاص، والقطاعات الحكومية، بما فيها تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات السيادية.

ومن بين المقاربات الثلاثة المفسرة للعلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، والتي تشمل نظرية دفع الطلب، ونظرية قيادة العرض، ونظرية العلاقة السببية، فإن نظرية دفع الطلب هي التي تفسر طبيعة العلاقة بين نمو حجم التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، أي أن نمو التمويل الإسلامي يتبع النمو الاقتصادي لدول التعاون الخليجي، ومع ذلك، فإن البنية التحتية للتمويل الإسلامي تعتبر جد متطورة في المنطقة، ما ساعد على نمو القطاع حتى بافتراض غياب دفع الطلب، ذلك أن لدى صانعي السياسات ومنتخذي القرار قناعة بأهمية التمويل الإسلامي ضمن القطاع المالي.

تساعد النتائج السابقة في لفت انتباه القائمين على قطاع التمويل الإسلامي حول أهمية وضرورة المبادرة في التوسع من خلال طرح منتجات مبتكرة والعمل على الدخول في قطاعات متنوعة وجديدة، والتركيز على القطاعات التي صارت مؤثرة ومن ذلك قطاع التمويل الاجتماعي والتمويل الأخضر وقطاع التقنيات المالية

والمشروعات الابتكارية، وإيجاد فرص تمويلية مبتكرة من خلال المزيد من الانفاق على الابتكار والتطوير والهندسة المالية. يتوقع أن تسهم هذه السياسات القائمة على المبادرة في نمو قطاع التمويل الإسلامي دون انتظار لعوامل مواتية كظروف الانتعاش الاقتصادي، ما يعني أيضا مساهمة للقطاع في الاستقرار المالي والاقتصادي، وأما من وجهة نظر الجهات الإشرافية على القطاع المالي وصانعي السياسات الاقتصادية، فتظهر النتائج أن قطاع التمويل الإسلامي مستعد للاستجابة الفعالة للسياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة من خلال توجيه التمويل نحو القطاعات المستهدفة، وتوفير الخدمات المالية اللازمة لتحقيق مستهدفات السياسات الاقتصادية.

إن نتائج هذه الدراسة تحتاج إلى المزيد من الدراسات التطبيقية لتأكيدھا، بشكل خاص من خلال توسيع فترة الدراسة، حيث لا يزال هناك نقص واضح في البيانات المتعلقة بحجم التمويل الإسلامي ومكوناته، ولا شك أن توفر تلك البيانات يساعد على الوصول لنتائج أكثر موثوقية تساعد صانعي السياسات ومتخذي القرار في صنع السياسات وتوجيهها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

للاطلاع على الدراسة كاملة، يمكن الوصول إليها من خلال الرابط التالي:

<https://www.amf.org.ae/ar/studies/islamic-finance-economic-growth>

الأنشطة والفعاليات

التدريب وبناء القدرات



معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي

عقد معهد التدريب وبناء القدرات التابع لصندوق النقد العربي بالتعاون مع معهد البنك الإسلامي للتنمية دورة تدريبية حول **الجوانب الشرعية والعملية للصكوك** خلال الفترة 13-16 ديسمبر 2021.

شارك في الدورة عدد من المختصين والمهتمين بقطاع التمويل الإسلامي من البنوك المركزية بالدول العربية. تأتي الدورة ضمن البرنامج التدريبي السنوي لمعهد التدريب وبناء القدرات وضمن التعاون المشترك بين صندوق النقد العربي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية لبناء وتطوير قدرات الدول العربية في مجال أسواق رأس المال الإسلامية، وعلى وجه التحديد في مجال الصكوك.

هدفت الدورة أساساً لتمكين القائمين على القطاع المالي بالدول العربية من فهم الجوانب الفنية والشرعية المتعلقة بالصكوك، بما في ذلك آليات الإصدار ومتطلباتها القانونية والفنية والشرعية، وكذا ضوابط التداول والتسعير والهيكلية وفق صيغ التمويل الإسلامي، مع التركيز على الهياكل الأكثر نجاحاً والأكثر موثوقية، فضلاً عن متطلبات إيجاد البيئة المناسبة لنجاح صناعة الصكوك بالدول العربية. في هذا الصدد، شملت موضوعات الدورة المحاور التالية:

- توجهات وتطبيقات الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية.
- مفهوم ومبادئ الصكوك الإسلامية والفرق بينها وبين الأوراق المالية الأخرى.
- إجراءات عملية التصكيك، وهياكل الصكوك.
- الصكوك ودورها الاقتصادي وعلاقتها بالسياسة النقدية والسياسة المالية.
- متطلبات نجاح الصكوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها.
- الصكوك السيادية، والتصنيف الائتماني.
- إدراج الصكوك في الأسواق المالية، ومتطلبات التسعير.

ويعمل صندوق النقد العربي من سنوات طويلة على تخصيص جزء من دوراته لتغطية قطاعات التمويل الإسلامي على اختلافها بما في ذلك: البنوك الإسلامية، أسواق المال، قطاع التأمين الإسلامي (التكافل) والمؤسسات المالية غير المصرفية، ولتحقيق أكبر فائدة للمشاركين، يعمل الصندوق على عقد شراكات مع مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية كمجموعة البنك الإسلامية للتنمية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها. وفيما يلي أهم الدورات التدريبية التي تغطي قطاعات المالية الإسلامية المخططة ضمن برنامج التدريب لعام 2022:

التاريخ	الدورة التدريبية
فبراير 2022	الرقابة والإشراف على قطاع التمويل الأصغر الإسلامي
يونيو 2022	إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية
ديسمبر 2022	الرقابة والإشراف على قطاع التأمين التكافلي
الربع الثاني 2022	الجوانب العملية للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (بالتعاون مع معهد البنك الإسلامي للتنمية)
الربع الرابع 2022	التقنيات المالية ودورها في تطوير المنتجات المالية الإسلامية (بالتعاون مع معهد البنك الإسلامي للتنمية)

الأخبار والفعاليات



صندوق النقد العربي يصدر كتيباً تعريفياً حول:

مؤسسات التمويل الإسلامي

في ضوء استراتيجيته للفترة (2020-2025)، يسعى صندوق النقد العربي إلى نسج وتقوية أواصر التعاون والتواصل مع كافة الجهات والفئات المعنية في الدول العربية بهدف تحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها، ونشر الخبرة، والمعرفة الاقتصادية. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار سلسلة كتيبات تعريفية تستهدف بالأساس تعزيز الوعي الاقتصادي والمالي لدى النشء العربي وتمكينه من فهم أساسيات عدد من القضايا التي تهمة. تستهدف سلسلة الكتيبات الفئات العمرية الشابة في الوطن العربي وتخاطب بشكل عام المواطن العربي بهدف المساعدة على الإلمام بالأساسيات والجوانب المختلفة المتعلقة ببعض القضايا المهمة كالشمول المالي،

وأساسيات التمويل، والتقنيات المالية الحديثة، والذكاء الاصطناعي، والعملات الرقمية، وغيرها من القضايا الاقتصادية والمالية ذات الأولوية الأخرى. يأمل الصندوق من خلال هذه الكتيبات أن يساهم في تعزيز دور الشباب العربي في التعامل مع القضايا والمستجدات من حوله بمعرفة ودراية بما يقود إلى الإسهام بفعالية في تحقيق الرؤى المستقبلية للدول العربية.

يأتي إصدار العدد الثامن والعشرين من هذه السلسلة المُعنون "مؤسسات التمويل الإسلامي"، بهدف إلقاء الضوء على مفهوم ودور مؤسسات التمويل الإسلامي، بما يشمل كل من: البنوك الإسلامية، وأسواق رأس المال الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي، مع إظهار الفروق الجوهرية بين كل نوع من الأنواع المذكورة وما يقابلها في التمويل التقليدي.

تدرج هذه الأنشطة البحثية في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق رؤية صندوق النقد العربي لعام 2040 في أن يكون الشريك الأقرب للدول العربية في تفاعلها مع التطورات والمستجدات الاقتصادية لدعم مسيرة الاستقرار الاقتصادي والتنمية في الدول العربية.

للاطلاع على الكتيب، يمكن الوصول إليه من خلال الرابط التالي:

<https://www.amf.org.ae/ar/booklet/issue-28>

صندوق النقد العربي والتمويل الإسلامي

لدى صندوق النقد العربي اهتمام متزايد بموضوع التمويل المتوافق مع الشريعة. أحد الأهداف الاستراتيجية لصندوق النقد العربي (الهدف الثاني) يتمثل في "تطوير القطاع المالي بما يدعم دوره كقاطرة للنمو الاقتصادي"، وهو ينطوي على محور كامل خاص بتطوير قطاع التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. في هذا الإطار، يأتي سعي صندوق النقد العربي لتتبع ومواكبة الإصلاحات الحاصلة في مجال التمويل الإسلامي بالدول العربية، والعمل على تقديم كل أشكال الدعم والمشورة الفنية والتدريب وبناء القدرات وإجراء البحوث الهادفة في هذا المجال، مع الحرص على إبراز جهود الدول العربية كذلك، وتبادل التجارب والمعرفة فيما بينها بإتجاه تعزيز قطاع التمويل الإسلامي. أصدر الصندوق العديد من الدراسات التي تغطي مجالات التمويل الإسلامي المختلفة، شملت عقود التمويل الإسلامي وتطبيقاتها العملية، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، تحديات تطبيق متطلبات بازل III بالبنوك المتوافقة مع الشريعة، مساهمة التمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي وفي الشمول المالي بالدول العربية، دوافع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة، وغيرها من موضوعات. فيما يلي بعض إصدارات صندوق خلال السنوات الأخيرة وهي متوفرة على موقع الصندوق الإلكتروني:

سنة النشر	عنوان الدراسة
2022	مقترحات إصلاح النظام النقدي العالمي: أيها تتناسب مع متطلبات التمويل الإسلامي؟ عبد الكريم قندوز
2022	البنوك الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة في العالم العربي: دراسة حالة لدول مختارة، أنور عثمان
2021	دوافع التمويل الأصغر الإسلامي في الدول العربية: المقارنة مع قطاع التمويل الأصغر التقليدي وإمكانية الاستفادة من تجارب دولية رائدة، حبيب عطية وعبد الكريم قندوز
2021	التقنيات المالية الحديثة في الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة: المتطلبات والفرص والتحديات، مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية
2021	أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية، جمال الجويني وعبد الكريم قندوز
2021	آليات انتقال أثر السياسة النقدية في اقتصاد خال من الفائدة، عبد الكريم قندوز والوليد طلحة
2021	التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية، عبد الكريم قندوز

2020	التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، عبد الكريم قندوز
2019	الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، عبد الكريم قندوز
2019	المالية الإسلامية، عبد الكريم قندوز
2019	عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، عبد الكريم قندوز
2016	انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية، هبة عبد المنعم
2013	البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي و التحديات، إبراهيم الكراسنة.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي:

صندوق النقد العربي
معهد التدريب وبناء القدرات
شبكة المعرفة

أبو ظبي - ص.ب. 2818
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 0097126215000

E-Mail : Publications@amfad.org.ae

Web : www.amf.org.ae